

مشهد سياسي

# اجتماع فيينا لا يحيي «جنيف»: توسيع نطاق المساعدات... وتبادل رؤى سياسية

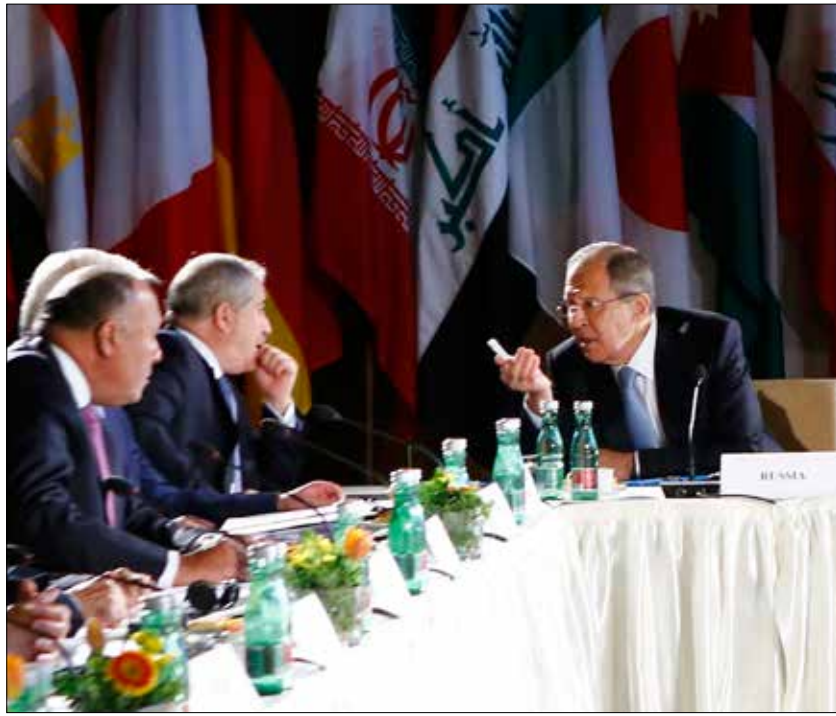
يبقى موعد انعقاد الجولة المقبلة من محادثات جنيف معلقاً. شأنه شأن ملفات كثيرة. في انتظار نجاح تعاون موسكو وواشنطن في خلف الظروف اللازمة لولادة «هدنة» جديدة. لا تبدو فرص نجاحها جليّة في ظل الخلافات التي لا تزال عصيّة على الحل.

دفع وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى التذكير بأن موسكو لا تدعم شخص الرئيس بشار الأسد، بل حرب الجيش السوري ضد الإرهاب، بصفتها «القوة الأكثر فاعلية» على الأرض، وبدعوة رسمية من حكومتها بصفتها عضواً في الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن الرئيس الأسد أكد على التزامه بصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة خلال 18 شهراً. البيان المشترك الذي تلاه وزير الخارجية الأميركي جون كيري، في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره لافروف، والمبعوث الأممي الخاص ستيفان دي ميستورا، لم يحمل أي إشارة تتعلق بمصير الرئاسة السورية، في حين ذكر كيري بأن بلاده لا تزال «راغبة» في رحيل الأسد، وأكد التزام «المجموعة» بموعد بدء المرحلة الانتقالية للتسوية السياسية المقرر في الأول من آب/ أغسطس المقبل. ورأى أن «هشاشة» الإنجازات والمكاسب على الأرض تستدعي «جعل اتفاق الهدنة دائماً»، لافتاً إلى أن روسيا تعمل بشكل مكثف مع بلاده لضمان تنفيذ «الهدنة»، عبر قنوات اتصال تعمل 24 ساعة يومياً. من جهته، أشار لافروف إلى أن الخروقات وصلت إلى حد أصبح يحصل فيه الإرهابيون على دبابات عبر الدول المجاورة، موضحاً أن «هناك من يعتبر جبهة النصرة الإرهابية وسيلة لقتال الدولة السورية وهذا خطأ».

وأكد على ضرورة اعتماد قرارات مجلس الأمن كقاعدة لقرارات «المجموعة»، مشدداً على أهمية أن تشمل المحادثات جميع مكونات الشعب، بمن فيها ممثلون عن

دي ميستورا: لا محادثات قبل «هدنة جدية» وتقدم في ملف المساعدات

دعا الاجتماع الفصائل للتصالح مع تنظيمي «داعش» و«النصرة» (أ ف ب)



إيقاف الدعم المالي لتنظيمي «داعش» و«النصرة»، وإلى رفع الحصار الفوري عن المناطق المحاصرة، مشدداً على استعداد دول «مجموعة الدعم» لتقديم المساعدة لتحويل وقف إطلاق النار إلى هدنة شاملة في كل المناطق. وأشار إلى ضرورة إبقاء الحدود السورية مفتوحة أمام المساعدات الإنسانية تنفيذاً للقرار 2254، ودعت «المجموعة» رؤساء الدول المشاركة فيها إلى إبلاغ المراقبين عن أي اشتباه في خرق نظام وقف إطلاق النار لاتخاذ تدابير مناسبة، مؤكدة على أن خرق «الهدنة» ومنع وصول المساعدات الإنسانية سيؤديان إلى «زيادة الضغط على المخّلين». وأضاف البيان أن الانتقال السياسي يجب أن يتم بقوى الشعب السوري نفسه.

إلى ذلك، أوضح دي ميستورا أنه لا يمكن استئناف المحادثات في حال استمر القتال، مشيراً إلى ضرورة «وقف جدي للأعمال القتالية وحدوث تقدم حقيقي على الجانب الإنساني». ومن جانبه، قال وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرلوت، إن القوى الكبرى اتفقت على الدفع باتجاه استئناف المحادثات بحلول بداية حزيران/ يونيو «إن أمكن ذلك».

وفي سياق آخر، قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إنه سيكون من الضروري البحث في البدائل إذا «لم يمثل الرئيس السوري بشار الأسد محاولات التوصل لهدنة في عموم

لم يتمكن اجتماع فيينا من مجاراة سابقه في ميونخ. الاجتماع الذي كان ينتظر منه خلق ظروف الجولة الجديدة من المحادثات السورية، لم ينجح سوى في التأكيد على تعزيز «الهدنة» والعمل على تعميمها، وتكليف الأمم المتحدة بتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية. ورغم إحياءات المجتمعين بأنه سيتم «اتخاذ تدابير» بحق منتهكي «الهدنة» من جميع الأطراف، إلا أن الخلافات العالقة منذ جولة جنيف الماضية بين واشنطن وموسكو طغت على مشهد إعلان البيان المشترك لمجموعة الدعم الدولية لسوريا. تباين الرؤى بين رئيسي «مجموعة الدعم» يندرج تحته عدد من الملفات «العالقة»، من بينها تصنيف الجماعات الإرهابية وألية محاربتها والتعامل مع موقع الرئاسة السورية. وهو ما

اليمن

## الحصار والتجار خلف انهيار اقتصادي وشيك: الريال اليمني يسجل أدنى مستوياته

أسباب عدة تصف وراء الانخفاض الحاد الذي سجّله الريال اليمني مطلع الأسبوع الجاري مقابل الدولار، منها استمرار الحصار السعودي على المصارف وإقبال التجار على طلب الدولار قبيل شهر رمضان. في ظل غياب الرقابة على الأسواق الموازية التي تشهت حرباً «بالوكالة» على الاقتصاد اليمني

صنعاء - رشيد الحداد

في أدنى انخفاض عرفه الريال اليمني مقابل الدولار الأميركي، سجّلت العملة المحلية في اليمن انخفاضاً إلى 325 ريالاً (من 250 ريال) مطلع الأسبوع الجاري، الأمر الذي يندرج بكارثة اقتصادية سيصعب تلافيها ومعالجتها قريباً. وشهدت الأيام الماضية انهياراً متسارعاً لأسعار صرف العملة أمام العملات الأجنبية، ومنها الريال السعودي الذي ارتفع من 65 ريالاً مقابل الريال اليمني الواحد إلى 80 ريالاً في السوق السوداء خلال الـ 48 ساعة الماضية. هذا الانهيار أدى إلى

ارتفاعات متباينة في أسعار المواد الغذائية كافة، ما عدا القمح والدقيق اللذين يغطي البنك المركزي اليمني وارداتهما بالدولار. ويأتي هذا التراجع في إطار الحرب الاقتصادية التي يشنها التحالف السعودي والحكومة الموالية له، بعدما كان سعر الريال يساوي 250 مقابل الدولار قبل الحرب. وإلى جانب ارتفاع أسعار المواد الأساسية والكمالية كنتيجة لهذا الانهيار، عادت أيضاً أزمة المشتقات النفطية إلى أسواق صنعاء خلال الـ 24 ساعة الماضية، نتيجة إحجام تجار المشتقات النفطية - الذين يعملون وفق قرار تعويم المشتقات النفطية الصادر عن اللجنة الثورية» العليا أواخر تموز الماضي - عن البيع بالأسعار السابقة، ما أدى إلى نقص حاد في مادتي البنزين والبتروول. وأرجع اقتصاديون سبب ارتفاع الدولار إلى ارتفاع الطلب عليه من قبل التجار لاستيراد حاجاتهم لشهر رمضان، في ظل انخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي من 4,2 مليار دولار أواخر عام 2014 إلى 2,1 مليار دولار أواخر العام الماضي، إلا أن مصادر أخرى عدت ما حدث «أخترافاً خطيراً» من قبل أدوات التحالف السعودي. فلقد جاء انهيار أسعار صرف العملة بعد موجة شائعات تبنتها وسائل إعلام موالية للتحالف، الأسبوعين الماضيين، تحدثت فيها عن إفلاس



أشار اقتصاديون إلى أن انهيار القيمة الشرائية للعملة اليمنية أمام العملات الأجنبية «حدث مؤقت» (أ ف ب)

البنك المركزي وعدم قدرته على دفع مرتبات موظفي الدولة. واتهمت البنك باللجوء إلى الأصدار النقدي لتغطية العجز، إلا أن البنك المركزي يطبع العجز، إلا أن البنك المركزي يطبع

تحدثت وسائل إعلام موالية للسعودية عن إفلاس البنك المركزي

العملة في الخارج عادةً. ونفى مصدر من البنك تلك الشائعات، مؤكداً أن المبالغ المالية التي صدرت إلى الأسواق من فئة 1000 ريال كانت

في البنك غير مصدرة وطبعت في عهد الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي عام 2012 وتم تصديرها لتلبية احتياجات السيولة المحلية نظراً إلى شح الإيرادات المالية المحلية. مصدر مسؤول في «اللجنة الثورية العليا» في صنعاء أكد أن ما تحدثت عنه وسائل الإعلام المؤيدة لـ «التحالف» هو «شائعات تأتي في إطار الحرب النفسية والاقتصادية التي تستهدف ثبات أسعار صرف العملة الوطنية واستهداف ما تبقى من استقرار معيشي للمواطن اليمني».

وكان الحصار الذي يفرضه التحالف منذ 16 شهراً قد أدى إلى توقف مصادر تمويل الخزينة بالعملة الصعبة، لا سيما في ظل توقف صادرات النفط والغاز ومنع تدفق تحويلات المغتربين وتوقف تمويلات المانحين. كذلك، أدى استهداف «التحالف» البنية التحتية للقطاع الخاص إلى ارتفاع الاعتماد على الأسواق الخارجية في تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والدواء والملابس، وهو ما تسبب في ارتفاع فاتورة الاستيراد وارتفاع الطلب على الدولار. من جهة أخرى، أشار اقتصاديون إلى أن انهيار القيمة الشرائية للعملة اليمنية أمام العملات الأجنبية «حدث مؤقت»، ونتيجة طبيعية لغياب الرقابة المشددة على الأسواق الموازية التي تولت الحرب الاقتصادية بالوكالة، مستغلة الظروف الاستثنائية الذي يواجهه الاقتصاد الوطني. وأكد هؤلاء أن ما حدث أخيراً ناتج من عدم التزام جمعية الصرافين اليمنيين بالاتفاق المبرم مع البنك المركزي في 21 آذار الماضي، حين اتفق الطرفان على تحديد سعر العملة الوطنية في السوق الموازي بـ 250 ريالاً للدولار للشراء و 251 للبيع. كذلك، حدد سعر الريال السعودي بـ 65,20 للشراء و 65,70 للبيع من 58 ريالاً في السابق، للحد من المضاربة بالأسعار وإعادة ثقة العملاء بالشركات والمصارف